صنع السياسة التربوية في الجزائر

الدكتور: لشهب أحمد
أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية – جامعة الجزائر 3

ملخص :

تناولت المقالة موضوع صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر كمحاولة لإبراز جانب مهم في إدارة قطاع التربية والتعليم،الذي لم يحظ باهتمام الباحثين كما لم يعطه المشرفون على إدارة القطاع اي إهتمام.لذلك وضعت الإشكالية التالية :لماذا وكيف ومن ولمن صنعت السياسة العامة التربوية في الجزائر؟ وتم الجواب عنها من خلال دراسة المسار التريخي الذي تم فيه بناء المنظومة التربوية من 1962 إلى 2000 وفقا لسياسات أدت إلى وصول المنظومة التربوية إلى وضعية أزمة.غير أنه تم تحديد مشكلة المنظومة التربوية كما تراها السلطة وحلفاؤها من التيار التغريبي العلماني ، فحكم عليها بالمنكوبة وبالمريضة. وهو ما أدى إلى صنع سياسه تربوية يطغى عليها السلوك الإنتقامي لتيار سياسي ضد تيار سياسي معارض. وذلك كان على حساب وضع إصلاح يسيطر فيه منطق الحكم الصالح.

Résumé :

De se qui précède, il apparait que la politique de l’éducation décidée par le gouvernement algérien au début du 3eme millénaire est le résultat de l’interaction de plusieurs facteurs dont certains relèvent de la situation critique du système éducatif lui-même résultant des effets des politiques menées depuis 1962 d’autres relèvent des rôles joue par les différents acteurs en relation organique avec le secteur. On peut juger cette politique d’irrationnelle car elle est le résultat d’une non rationnelle qui a marginalise les forces concernées par l’enseignement et l’éducation à savoir les professeurs les enseignants et les parents d’élèves.

مقدمة :

السياسات العامة حقل من العلوم السياسية يدرس عمل الدولة المتمثل في صنع السياسة العامة وتنفيذها فيحللها ويقيمها بهدف تحسين ادائها من أجل إقامة الحكم الراشد في المجتمع[1]. وكمساهمة في فهم وتقييم الأعمال التي شرعت فيها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة ، للخروج من الأزمات التي حلت بالمجتمع ، عن طريق وضعها حزمة من الاصلاحات ،التي مست الدولة وقطاعاتها ، كإصلاح الدولة والعدالة والوظيفة العامة ، والتربية والتعليم ، والاقتصاد والعمل السياسي،ستحاول هده المقالة بحث إحدي محاور هده الأعمال المتمثلة في صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية، لفهم الأساليب التي تتبعها الجزائر في إدارة الأزمات ، من خلال طرح الإشكالية التالية : **لماذا و كيف صنعت السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية ؟ و ما هي المراحل التي اتبعتها السلطة لوضعها ؟ وكيف تصرفت الفواعل الموجودة في القطاع التربوي أثناء صنع هده السياسة ؟ وما دور كل من البرلمان والحكومة والقوي الأخرى في عملية صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية الوطنية في الجزائر؟وهل الأسلوب الذي اتبعته الجزائرفي صنع القرار باعتباره أسلوبا لحل الأزمات و يحقق الحكم الراشد في إدارة المنظومة التربوية ويحل أزمتها ؟**

1السياسة العامة

الدولة تنظيم عمومي يحتكر استخدام وسائل الإكراه المادي الشرعي والسيادة اللذان يؤهلانها للإشراف على إدارة شؤون المجتمع لحل مشاكله، كضمان أمنهم وحياتهم وكرامتهم وتقدمهم واستقرارهم،وهي في سبيل ذلك ، تقوم بأعمال تهدف إلى وضع حلول لمشاكل السكان ، وتلبية حاجاتهم العديدة ، فتضع السياسات العامة كالخطط والقوانين والبرامج وكل ما من شأنه ضمان قيامها بوظائفها وأداء عملها المتمثل في تسيير الشؤون العامة.

غير انه مع تطور المجتمع وتزايد المشاكل والازمات التي يتعرض لها ، تطورت الدولة وازدادت اهمية السياسات العامة [2]، فاصبحت تحتل حيزا كبيرا في حياتنا اليومية ، لأن حياتنا متأثرة ومحددة بالسياسات العامة، وتعليمنا وتربيتنا يخضعان لسياسة التربية والتعليم وللسياسة الثقافية، وغذاءنا يخضع لعدة سياسات عامة ؛ كالزراعة ،والسياسة الصحية ، والبيئية،والمياه. كما ان أوقات فراغنا تخضع بدورها لعدة سياسات كالسياسة العامة السياحية ،والثقافية والتهيئة والتجهيزوالنقل والعمل. ..

فالسياسة العامة هي الاعمال التي تقوم بها الدولة في سبيل حل مشاكل سكانها،هده الاعمال تتمثل في وضع وتنفيذ القوانين والبرامج والخطط وكل ما تقوم به السلطات العامة من افعال واقوال وفقا للتعريف الذي وضعه الكاتب والباحث الامريكي (طوماس داي) للسياسة العامة[3].

2_ السياسة العامة التربوية:

إن التربية والتعليم، يعتبران من الحاجات الضرورية في المجتمع الحديث ، تتطلب تلبيتها خدمة للمواطن والدولة .لأنه عن طريق التربية والتعليم تتم تنمية وتطوير القدرات العقلية والفنية والشعورية والجسدية للفرد، مما يجعله قادرا علي قيادة عملية التنمية المستدامة في المجتمع.كما انه عن طريق التربية والتعليم تتم تنشئته اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكي يصبح مواطنا مواليا للدولة [4] التي تنمو وتتطور بنمو وتطور مواطنها. فبالتربية والتعليم تتحقق تربيته الوطنية التي تركز على ارتباطه بوطنه والافتخار بالانتماء اليه وبالدفاع عنه،اما التربية المدنية فتجعله مرتبطا بالمجتمع المدني ، وطاعته للقوانين ووعيه بحقوقه وواجباته،وعن طريقها يصبح الفرد يحس بالانتماء والافتخار بالوطن [5] وبالتربية والتعليم نزوده بالمهارات الذهنية واليدوية التي تمكنه من اكتشاف طريقه في الحياة ونجهزه بوسائل التلاؤم مع البيئة المادية والمعنوية لتجعله متاثرا بها ومؤثرا فيها، بواسطة ما تعلمه له من مبادئ وأفكارو مناهج و قيم ومعايير سلوكية[6] لذلك تعطي الدول اهمية كبيرة للمضمون التربوي ولمناهج تبليغه للتلاميذ، وللبيئة التي تستقبل فيها الرسالة التربوية.

و لأجل تحقيق هده الأهداف أنشئت المنظومة التربوية التي هي بمثابة تفاعل متكامل بين عدة عناصر بشرية وإدارية وتربوية وعلمية وقانونية ومالية، تقوم بضمان وظيفتي التربوية والتعليم في المجتمع. من خلال إنشاء وزارة خاصة للإشراف على إدارة المنظومة التربوية الوطنية ،هي وزارة التربية الوطنية.

فالسياسة العامة التربوية هي المبادئ والأهداف والمناهج او الطرق والوسائل التي تحددها الدولة في خطة أو برنامج وطني للمنظومة التربوية في فترة زمنية محددة [7].أوانها برنامج وطني لتنمية وإدارة العملية التعليمية وفقا لمبادئ واهداف ومناهج ووسائل محددة بصفة قانونية.ويعرفها البعض على انها مجموعة من الاهداف والمبادئ والاتجاهات التي يقوم عليها التعليم في اي مجتمع من المجتمعات وتحديد اطاره العام، ونظمه المختلفة،وأنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام اوضاع التعليم فيها، باجهزته الفنية والادارية ، وفق ما تراه من اسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه [8].

فصنع السياسة التربوية عملية إدارية وسياسية يتم خلالها وضع سياسات وإجراءات ونظم تتطلبها عملية إدارة وتسيير المنظومة التربوية في سبيل حل المشاكل أوتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها في فترة زمية وفي ظروف سياسية معينة .

صنع السياسة اللتربوية:

صنع السياسة التربوية لاتختلف عن صنع السياسات العامة في الميادين الأخرى، هي سلسلة من الأعمال الفنية والتفاعلات السياسية التي تتم أثناء البحث عن الحلول للمشاكل التي تظهر في قطاع من قطاعات المجتمع .

تتمثل الأعمال في النشاطات التي تبدلها الإدارة العامة بمختلف مستوياتها ، كتحديد المشكلة أو الهدف، وجمع العلومات، ووضع البدائل، واختيار بديل من بينها أي اتخاذ القرار، ثم تنفيذ السياسة العامة [9]وخلال هذه العملية الإجرائية أو الفنية، ،تجري تفاعلات بين القوى الرسمية وغير الرسمية التي تعنيها تلك السياسة في سبيل الحفاظ على مصالحهم الخاصة. اما القوى الرسمية المعنية بصنع السياسة التربوية في الجزائر فهي: وزارة التربية الوطنية، والمجلس الشعبي الوطني، ومديريات التربية بالولايات، بينما القوى غير الرسمية الأخرى هي: الأحزاب والنقابات وجمعيات أولياء التلاميذ والاعلام، والبروقراطية والتكنوقراطية...وسيتم تحليل عملية صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بدراسة اهم مراحل صنعها وتحديد القوى الرسمية وغير الرسمية التي ساهمت فيها.

أولا - تحديد المشكلة :

لتحديد المشكلة التي تعاني منها المنظومة التربوية ، نبدأ بوضع تشخيص لها مما يتطلب عرض المسارالتاريخي الذي مر به القطاع التربوي منذ الإستقلال .

1-المرحلة الاولى 1962-1976

منذ الدخول المدرسى الاول الذي نظمته الجزائر في عهد الاستقلال سنة 1962 تحت اشراف الحكومة الجزائرية التى لم يكن لها اى خيار اخر، سوى توفير وسائل الاستقبال التى تكفى لتمدرس اعدادا كبيرة من الاطفال الذين كانوا محرومين من حقهم فى التعليم فى عهد الاستعمارالفرنسي ، الذى جعل من المدرسة اهم وسائل سياسته الثقافية الاستعمارية . ذلك ما ادى الى الاعتماد على المنظومة التربوية التى انشاتها فرنسا لخدمة اهدافها الثقافية فى الجزائر [10].

هذه الوضعية التي ورثت فيها المدرسة ، جعلت المشرفين على ادارتها منذ الاستقلال ، منقسمين بين من يدعو الى جعل المدرسة اداة للتحرر من الاستعمار الثقافى،ومن يدعو إلى الاستمرار بالعمل، بالمدرسة التى انشاها الاستعمار لادماج الجزائر ثقافيا في فرنسية[11] ،هذا ما جعل السياسة التربوية التى وضعتها اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم سنة 1962 متناقضة ،لانها من جهة تقرر بأن تكون أداة للتحرر الثقافي، ومن جهة أخرى استمرت في العمل بالاعتماد على المدرسة التي أنشأتها فرنسا لتنفيذ سياستها الاستعمارية . فى هذا الشأن يرى الدكتور(عبد القادر فضيل) في كتابه بعنوان: المدراسة في الجزائر، أن السياسات التربوية التي انتهجت منذ الاستقلال اتبعت الاسلوب

التدريجي المرحلي في بناء منظومة تربوية متكيفة مع المجتمع الجزائري بأوضاعه الموروثة عن الاستعمار، وبتطوراته التي احدثتها سياسة التنمية .

بدأت المرحلة الأولى من هذه السياسة التي أمتدت من 1962الى 1971 تتصف بالتدرج والمرحلية والتذبذب بسبب غياب رؤيا سياسية استراتيجية لتنمية القطاع التربوي الذي كان يفتقر إلى التجربة والخبرة والكفاءة في ذلك الوقت ،وخلال هذه المرحلة كانت سياسة التربية المتبعة تعتبر التربية والتعليم من المهام الوطنية التي تقوم بها الدولة في سبيل بناء المجتمع وتحريره من الاستعمار والتخلف،لذلك اعتبرت المدرسة هي اداة هذه المهمة أما الاصلاح فهوالمنهج المؤدي لتحقيق ذلك[12] .

في هذه الفترة الصعبة التي مرت بها المنظومة التربوية، لأنها كانت تشكل الورشة الوطنية لبنائها تم وضع المبادئ والمرتكزات التي أصبحت تكون فلسفة المنظومة التربوية التي تبنى عليها اية سياسة توضع لها وهي فلسفة استمدت من فلسفة الثورة الجزائرية التي تعتبر مواثيقها الوطنية المصدر الايديولوجي والفلسفي لجميع أعمال الدولة الجزائرية[13] وقد أعلنت هذه المبادئ من طرف لجنة إصلاح التعليم التي تكونت سنة 1963، التي نشرت تقريرها باعتباره السياسة العامة الأولى للتربوية والتعليم في الجزائر .

لقد نص دستور1963 على هذه المبادئ في مواده الرابعة التي نصت على الإسلام دين الدولة والخامسة على اللغة العربية لغة رسمية ووطنية والمادة 18 التي اعترفت بالحق في التعليم وبمجانية وإلزاميته. وفى سنة 1968 تمت اعادة تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم التي حددت أهداف المنظومة التربوية بالتعريب و بالجزارة التدريجية للمنظومة التربوية لغة ومنهجا وبرنامجا و تأطيرا والتوجه التكنولوجي والعلمي ودمقراطية التعليم .

كما تم إعطاء أهمية كبيرة لبناء المنظومة التربوية في المخططات الوطنية الثلاثة من 1966الى1977 من خلال وضع منظومة إدارية وقانونية وبيداغوجية متكاملة ومنسجمة مع اختيارات ونضالات الشعب الجزائري من اجل التحرر الكامل والشامل للمجتمع الجزائري من الاستعمار والتخلف والتبعية ،وقد توجت هذه المرحلة التجريبية و التأسيسية بالاكتمال والنضج في المناقشات الخاصة بتحضير الميثاق الوطني الذي استفتى عليه الشعب سنة 1975، والذي حدد لأول مرة، الفلسفة التربوية التي تبنى عليها المنظومة التربوية في الجزائر[14]. ثم دستور 1976الذي أكد عليها، ثم صدرت الأمرية(رقم 76-35 المؤرخة في 16 افريل 1976) تحت تسمية المدرسة الأساسية التي تضمنت اول سياسة عامة وطنية جزائرية للتربية كاملة وشاملة.

رغم التطور الذي تحقق في المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة، بفضل ما اصبحت تقدمه من خدمات تربوية وتعليمية لملايين المتمدرسين ،وما كونته من حاملي الشهادات العليا في ظرف

قصير،فإنها لم تنظم وتسير بطريقة تلائم الدور الرائد الذي أنيط بها في استراتيجية التنمية الوطنية.ولأنها لم تستفيد بنفس المكانة التي استفادت منها القطاعات الاخرى ، ولم تصاغ في إطار سياسة عامة وطنية،محددة المبادئ والوسائل والمناهج والاهداف.فقد تاثرت في لعب دورها بسبب تسييرها اللاعقلاني الذي خضع للتدرجية والنظرة الجزئية والمحاولة والخطأ(15).

2-المرحلة الثانية 1976-2000 :

تعتبر سنة 1976 محطة تاريخية حلت فيها أهم الإشكاليات التي كانت تواجهها السلطة منذ 1962. ففيها تم الفصل في بدائل سياسات عديدة ،كالمنظومة التربوية التي تم الحسم في مبادئها وأهدافها (الزامية التعليم ومجانيته وجزأرته وديمقراطيته وطبعه العلمى والتكنولوجي) ووسائلها ومناهجها [16]، كما تم حل إشكالية الشرعية والمشروعية من خلال الاستفتاء على الميثاق الوطني ثم على الدستورعام1976 ثم انتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الوطني الشعبي. والقضايا الأربعة كانت تشكل مواضيع الخلاف و النزاع بين فواعل النظام السياسي الجزائري ،الذي بدأ يتكون وينمو منذ الاستقلال سنة 1962 .

خلال هذه الفترة تمت عملية تنظيم وتسيير المنظومة التربوية الوطنية التي عرفت أول سياسة عامة وطنية للمنظومة التربوية، واضحة المبادئ والأهداف والمناهج و الوسائل ،تحت نظام المدرسة الأساسية، ولأول مرة أصبحت فلسفة المنظومة التربية متطابقة مع فلسفة الثورة الجزائرية ومنسجمة مع مواثيقها وقوانين الدولة الأساسية ومع طموحات وآمال الشعب الجزائري في التقدم والتنمية [17].

وفى ظل نظام المدرسة الأساسية أصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المراحل وجميع المواد وتمت جزارة العملية التربوية باعتماد مؤطرين جزائريين وبمحتوى تعليمي وتربوي جزائري بالإضافة إلى توحيد المناهج والبرامج التعليمية .

لهذا أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار والمنهج والمحتوى ،إسلامية ووطنية الانتماء والهدف وهذا ما يؤدى إلى الحكم على المدرسة الأساسية بأنها أداة تحريرية وتنمية في يد الشعب الجزائري ويجب الحفاظ عليها وصيانتها وعدم الاختلاف والانقسام حولها لان ذلك سيؤدى إلى تعطيلها عن لعب دورها في الانتقال إلى مجتمع المعرفة [18].

وقبل دراسة الوضعية التي تم من خلالها الحكم على المنظومة التربوية بوضعية او حالة ازمة ،نعرض حصيلة السياسة العامة للمنظومة التربوية في ظل المدرسة الأساسية خلال الفترة الممتدة من 1976-2000 ونعتمد هنا على بض المعايير التي تعتبر ملائمة لتقويم سياسة المدرسة الأساسية [19]، وتتمثل في أهداف المدرسة الأساسية التالية:

1-دمقراطية التعليم.

2-تعريب التعليم .

3-جزأرة التعليم.

4-توجهه العلمي والتكنولوجي.

و سنعتمد هنا على عدد المؤسسات التربوية التي تم إنجازها خلال هده الفترة لضمان تمدرس كل الجزائريين في سن الدراسة مثلما تقتضيه دمقراطية التعليم ،كما هي مبينة في الجدول التالي:

المؤسسات التعليمية	سنة 1962	1992
مدارس ابتدائية	4065	15700
متوسطات	367	2248
ثانويات	034	
متقنات	005	137
عدد المؤسسات التعليمية	4480	18087

أن الجدول يبين تطور طاقة استقبال المنظومة التربوية المتمثلة بعدد المؤسسات التربوية التي تم إنجازها وهو ما حقق هدف ديمقراطية التعليم بدرجة كبيرة ، مما يؤكد فعالية وكفاءة السياسة المنتهجة في ظل نظام المدرسة الأساسية الذي وفر جميع الإمكانيات المادية والبشرية لضمان حق التعليم لجميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس.

-وفيما يتعلق بتحقيق هدف الجزارة فقد تم بنسبة عالية وصلت فى الطور الابتدائي99.25% وفى الثانوي 86.6%.

-آما بالنسبة لتحقيق هدف التوجه العلمي والتكنولوجي فقد كان ضعيفا لان نسبة المتاقن بصفتها المؤسسات المكلف بالتكوين التكنولوجي فقد بلغت 15% من الثانويات وعدد الطلاب الدارسين بها قدرت بنسبة 18% من تلاميذ الثانويات .

_ وفيما يتعلق بتحقيق هدف التعريب فقد أصبح التعليم في جميع مراحل المدرسة الاساسية وفي جميع التخصصات يقدم باللغة العربية وتم تنظيم أول بكالوريا بلغة واحدة هي اللغة العربية سنة 1990 ،ما عدا اللغات الاجنبية. _ اما بالنسبة لجزأرة التعليم فقد تم تحقيق ه بنسب مقبولة.فنسبة الجزأرة في بين صفوف الأساتذة قد وصلت إلى 99.25% في الابتدائي و86.23% في الثانوي[20] .

وتحليل المسار الذي تكونت فيه المنظومة التربوية يعطينا صورة تشخيصية للوضعية الصعبة التي اصبحت تعيش فيها ،رغم النتائج الكمية الهائلة التي حققتها من خلال عشرات الآلاف من المؤسسات التربوية ،وملايين من المتمدرسين و حاملي الشهادات العليا ومئات الآ لاف من الأساتذة والمعلمين والموظفين . إلا أنها شهدت أشكال القصور الفادح والإختلالات الخطيرة ، فصارت عرضة للإكراهات الإيديولوجية والانزلاقات السياسية التي جعلتها تنحرف عن طريقها الصحيح [21] ، كل ذلك جعل المجتمع منشغلا بحل مشكلاتها.

مراحل تحديد المشكلة والاعتراف بها :

منذ بداية التعددية السياسية أصبح في الجزائر وضع سياسي جديد ميزه الصراع والمنافسة التي ادت الى ظهورمطالب سياسية وثقافية كانت تعتبر من الطابوهات، **وكانت** المنظومة التربوية من اهم المواضيع التي تعرضت للنقد بسبب الانتماءات السياسية المختلفة للمعلمين والأساتذة والإعلاميين وقادة الاحزاب ،مما أدى إلى بداية تسييسها ومن ثم وعدم استقرارها وعدم استقلالها فأصبحت المدرسة توصف بالمنكوبة وتنتج الارهاب والبطالين.

و انقسم الراي العام الجزائري تجاهها إلى موقفين : الموقف الاول يضم المدافعين عن المدرسة الأساسية،وعن منجزاتها ويعتبرها مكسبا لا يمكن التخلي عنه،بالرغم من المشاكل التي تواجهها'والمتعلقة بالسلبيات التي علقت بها بسبب السياسات التي طبقت وهيمنة الرؤيا الجزئية والتدريجية وعدم الشمولية عليها ،كالاهتمام بالكم على حساب الكيف، ووضع برامج دون تنسيق مع القطاعات الاخرى في المجتمع،ضف إلى ذلك ضعف الاطار الذي اعتمدت عليه الدولة في بناء المنظومة التربوية منذ 1962،كما أنها لم تقم بوضع سياسة خاصة بتكوين المكونين في جميع مراحل التعليم [22]، بالإظافة إلى سلبيات عديدة اخرى ،كالتسرب المدرسي والاكتظاظ في الاقسام،ونقص الوسائل البيدغوجية وعدم إشراك الاساتذة والمعلمين في تقويم المنظومة التربوية،ووضع السياسات اللازمة لها، و ضعف مستوى معيشة المعلم وإحساسه بالحقرة والتهميش [23]. إلا أنه رغم ما حققته المدرسة الأساسية من فوائد للمجتمع ،فقد اعتبرت جرائم من طرف خصومها ،لأنها وحد ت الامة في تعليم واحد وقضت على التشرد بين تعليم عام وأصلي وتعليم خاص كان في أيدي الكنيسة ، وألغت التقسيم المصطنع في صفوف التلاميذ بين معربين ومفرنسين ،و أنزلت اللغة الفرنسية في منزلتها الطبيعية كلغة

أجنبية ورفعت من شأن اللغة العربية وجعلتها لغة التعليم الوحيدة. مما أثار غضب وانزعاج دعاة الفرنسة فراحوا يكيدون لها كيدهم، فصبوا عليها انواع النقد الهدام ،فسروا سبب الازمات في المجتمع بالمدرسة الاساسية.

فقاموا بتوظيف الإعلام بمختلف وسائله، ووجهوا الراى العام ضد المدرسة ، وحملوها المسؤلية عن الأزمة التي يعيشها المجتمع ، لأنها هي المسئولة عن إنتاج الرداءة والبطالين والإرهاب والأصولية ، وعن توقف نمو المجتمع وعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي الذي يحدث في العالم،وكانوا يرون بان حل الأزمة لايمكن ان يكون إلا بإصلاح المدرسة.

ذلك كان كافيا لاعتراف الحكومة بمشكلة المنظومة التربوية بالصورة السلبية التي قدمت للرؤساء بوضياف وعلي كافي ،ثم لعبد العزيز بوتفليقة الذي وصفها في خطابه بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بتاريخ 13 ماى 2000 ،بالوصف التالي:

"...رغم ما حققته المنظومة التربوية بفضل ديمقراطية التعليم وإلزاميته وتوحيد لغته فقد آل وضعها إلى مظاهر سلبية بسبب ما عرفته من أشكال القصور الفادح والاختلالات الخطيرة والاكراهات الإيديولوجية والانزلاقات السياسية وتدنى مستوى التعليم وهبوط قيمة الشهادات والتسرب المدرسي وارتفاع معدل الرسوب المدرسي في البكالوريا...أصبحت المدرسة تعانى من داء خطير بسبب قصور وعجز في السياسة التربوية المنتهجة لذلك فإنها مريضة ولا تستجيب لحاجيات المجتمع..."

هذه الجوانب السلبية والنقائص الكثيرة جعلت المدرسة تعيش أزمة مميتة في مجتمع يعيش أزمات مما يتطلب وضع حلول وبدائل لها [24].لأجل حل مشاكل المنظومة التربوية،قرر رئيس الجمهورية تكوين اللجنة الوطنية لإصلاحها .

إن مشكلة المنظومة التربوية كما تم وصفها ب(المنكوبة - وتنتج الحطيست اي البطالين –تفرخ الارهاب – تنتج الرداءة) والظروف الزمنية والسياسية التي تم تحديدها فيها (بداية التحول الديمقراطي 1989 ثم توقيفه سنة 1992 و بداية الازمة الأمنية والسياسية مع فراغ مؤسساتي وغياب السلطة الشرعية والمشروعية وإحلال سلطة فعلية محلها منذ جانفي 1992).

أما القوى التي اعلنت وجود المشكلة في القطاع التربوي أي(كل الذين بدأوا يحسون ويشعرون بالوضعية الصعبة التي اصبحت فيها المنظومة التربوية ليسوا معلمين او اساتذة وموظفين بالتعليم) [25]. وهنا يظهر ان الوعي بمشكلة المنظومة التربوية ، بد أ من خارجها ، وبالتالي فإنه لم يستطع إدراك أوفهم أويحدد مشاكل المنظومة التربوية، مثل موظفيها أوالمسؤلين عليها،ولتأكيد هذه التخمينات والشكوك في وجود مشكلة بالمنظومة التربوية بالحجم الذي روجه لها المدعون بها ، نورد

بعض الحقائق والوقائع التي تم من خلالها اصطناع أو فبركة ازمة المنظومة التربوية بهدف خلق المبررات التي يستند عليها رجالها في السلطة للإعتراف بها كمشكلة عامة ويدخلونها في اجندا السياسة العامة ، واتخذوا القرارات التي تحقق اهدافهم التغريبية وتعيد المدرسة الجزائرية إلى هويتها الغربية .

من هذه القرارات : قرار جعل تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية إبتدائي،وقرار تعليم الانجليزية ابتداء من السنة الاولى متوسط ،وقرار جعل الرموز في العلوم والرياضيات والفيزياء باللغة الفرنسية ومن اليسار إلى اليمين [26].

القوى التي أثرت في صنع السياسة التربوية:

لتحديد هذه القوى نستخدم المقتربين الدستورى وعلم الاجتماع السياسى لأن الاقتراب الدستورى يحدد بوضوح المؤسسات الرسمية التى تصنع السياسة العامة فى الدولة، إلا أنه غير ملائم لتحديد القوى غير الرسمية التي تؤثر فى صنع القرار السياسى ، لذلك نعتمد على مقترب الاجتماع التنظيمى الذي يحلل العملية السياسية بتحليل النظام السياسى من فوق(PAR LE HAUT) [27].

اى دراسة المؤسسات الادارية القيادية ،كما يتم تحليله منتحتPAR LE BAS [28] اى بالتحليل الاجتماعى للقوى المهنية الاجتماعية والثقافية والتنظيمية التى يتكون منها النظام السياسى،كالنخب والقادة والبروقراطية والتكنوقراطية والنقابات ووسائل التواصل .

وباستخدام المقترب القانونى فان القانون الدستورى يعطينا جواب واضحا حول من يصنع القرارات السياسية فى الدولة، لانه يعين بدقة من لهم السلطة السياسية وكيف يمارسونها باسم الشعب والدولة والسيادة.

هذه المؤسسات الرسمية التى تصنع السياسة العامة فى الجزائرهى السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان و القضاء والمؤسسات الاستشارية والرقابية الاخرى حسب دستور1996 .

بالرغم من ان الدستور يجيبنا عن السؤال من يحكم او يصنع القرار فى الجزائر، الا انه لا يحدد كل القوى التى تشارك فى العملية السياسية، خاصة التى تدخلت اثناء صنع السياسات العامة الوطنية التى لها علاقة بالبعد الحضارى والوطنى وحقوق المواطن وحرياته ويوجد حولها خلاف وصراع كبير مثل التربية والتعليم والانتخابات والاعلام وغيرها.

لهذا نعتمد مقترب علم الاجتماع التنظيمى الذى يرى ان التنظيم يتكون من تنظيم رسمى وتنظم غير رسمى لكى نحدد كل الفواعل او القوى التى تساهم فى صنع القرار فى الدولة [29].وسنتعرض

للقوى الرسمية وغير الرسمية التي صنعت السياسة العامة للمنظومة التربوية في الجزائر سنة 2000 فيما يلي:

1-القوى الرسمية

السلطة التنفيذية :

يمارسها كل من رئيس الجمهورية الذى هو القائد الادارى والسياسى الاعلى حسب دستور 1996 الذى منحه عدة صلاحيات تتعلق بصنع السياسات العامة واتخاذ القرار حسب المواد (78، 77، 78 و124 و126)وهو ما مكنه من تاسيس اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية التى نصبها يوم 13 ماي 2000، وحدد مهمتها فى دراسة وتقييم وتشخيص وضع المنظومة التربوية لتشخيصها وتحديد المشاكل التى تواجهها، ثم تقديمها في تقرير خلال 9 أشهر، وبعد مضي هده المدة القصيرة جدا وغير الكافية لإجراء الدراسات والبحوث ولا لتنظيم المشاورات بين جميع الأطراف المكونة للأسرة التربوية كالمعلمين والأساتذة واولياء التلاميذ والأحزاب والجمعيات والنقابات فلم يؤخذ برأيهم فيما أصبحت عليه المدرسة من مشاكل ، ولا فيما يمكن ان يقترحوه من حلول لها،وبالرغم من كل هذه المآخذ والملاحظات والتحفظات على طريقة عمل اللجنة الوطنية ،

فقد قدمت تقريرها لرئيس الجمهورية ، الذي سلمه للحكومة وكلفها بدراسته وجدولته فى اجندتها الرسمية قصد اتخاذ القرارات الملائمة او اللازمة لاصلاح المنظومة التربوية ،وتم تدخل الهيئات الرسمية في صنع سياسة إصلاح المنظومة التربيوية كما يلي:

2-الحكومة :

الحكومة هي الهيأة الإدارية الثانية التي تتكون منها السلطة التنفيذية في الجزائر، تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتلعب دورا كبيرا واساسيا سواء في تنفيذ السياسة العامة وفى صنعها رغم أنها سلطة تنفيذية ، وذلك لثلاثة اعتبارات ، لكونها الادارة العامة فى الدولة فهى التى تسير المجتمع وهى تمثل السلطة وتملك الوسائل المالية والتنظيمية والبشرية ، كما تملك المعلومات والخبرة والتجربة فى مجال الادارة والتسيير ، ذلك مايجعلها تصنع القرار وتنفذه فى جميع الانظمة السياسية .

في الجزائر منح دستور 1996 مكانة كبيرة ودور مؤثر للحكومة في صنع السياسة العامة وفى تنفيذها كما نصت على ذلك مواده (79، 80 ،84، 85، و119) .لقد ساهمت الحكومة بدور كبير ومهيمن فى عملية صنع سياسة اصلاح المنظومة التربوية فى الجزائر حيث انها شاركت فى اقتراح أغلبية الاعضاء والمكونين للجنة التربوية باختيار جزء منهم ينتمون وظيفيا الى قطاع التربية الوطنية وهى التى ساعدت الرئاسة على ادراك وفهم مشكلة المنظومة التربوية من خلال التقارير التى كانت ترفعها لها

الوزارة ،ومن الناحية العملية والفنية فالحكومة هى التى برمجت مشكلة المنظومة التربوية فى اجندتها السياسية ودرستها واعدت البدائل الممكنة والمفضلة لها[30] بناء على التقرير الذي أعدته اللجنة الوطني لإصلاح المنظومة التربوية، بعد أن سلمها له رئيس الجمهورية في مارس 2001.

لعبت وزارة التربية الوطنية دورا مهيمنا في إعداد جميع المشاريع والنصوص والتقاريرالمتعلقة بالسياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية وقدمتها للحكومة التي درستها ثم اتبعت الاجراءات العملية في سبيل صياغة بدائل السياسة العمة،ومن أجل ذلك قامت بتكوين فريق عمل وزارى مشترك لوضع برنامج عمل وعرضه عليها[31] وتمت مناقشته خلال خمسة اجتماعات متتالية ، ناقشت ودرست فيها، الصيغ والبدائل التى تضمنتها سياسة اصلاح المنظومة التربوية ، ثم عرضتها على اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية بتاريخ 30 افريل 2003 الذى ناقشها ووافق على المشروع الذى اعدته الحكومة ثم قدم الى البرلمان للمصادقة عليه [32].مما سبق يبرز لنا الدور الكبير والمهيمن الذي لعبته حكومة التحالف الرئاسي المتكونة من أحزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الدمقراطي وحركة مجتمع السلم في صنع السياسة العامة التربوية .

2-السلطة التشريعية:

ان تمتع هذه المؤسسة بهالة السيادة والارادة منحها سلطة التشريع فى جميع الانظمة السياسية ،وفى الجزائر منحها دستور 1996 دورا اساسيا فى صنع السياسات العامة خاصة دات الطابع القانونى كما حددتها المادتان(122 123).

وقد ساهم المجلس الشعبى الوطنى من خلال دراسة مشروع السياسة التربوية من طرف لجنة التربية ثم من طرف اجتماع المجلس والتصويت عليها، ثم عرض الملف بعد ذلك لدراسته والمصادقة عليه وفق ماهو محدد له فى الدستور وفى قوانينها العضوية، في دراسة ومناقشة مشاريع القوانين التى حضرتها الحكومة حول سياسة اصلاح المنظومة التربوية حيث صادق بتاريخ 27 جويلية 2002 على القرارات التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي اعدتها الحكومة بالاظافة إلى مصادقته على القانون التوجيهى الصادر سنة 2008.

القوى غير الرسمية :

قطاع التربية والتعليم كبقية القطاعات ،تخضع عملية صنع السياسة العامة فيه لتاثير قوى عديدة بسبب مصالحها فيه، مما أدى إلى جلب هذه القوى كالاحزاب والنقابات ووالنخب التي لها مصلحة في القطاع ، فتدخل فى صراعات مستمرة ، لاجل الحفاظ على مصالحها سواء كانت سياسية او مادية أو ثقافية.

إن صنع السياسة العامة التربوية في الدولة الجزائرية لا تتم في فراغ ، فهي تتم في بيئة تعددية سياسيا وثقافيا واجتماعيا ، تنشط فيها قوى رسمية وغير رسمية لها مصالح تسعى لفرضها فى السياسات العامة التى تصنع فيها .أهم هذه القوى المعنية بالمنظومة التربوية هي:

1- النخبة المثقفة :

كان ولا يزال قطاع التربية هو المجال الذى يظهر فيه انقسام النخبة المثقفة الجزائرية الى جماعتين متصارعتين: هما المفرنسون والمعربون، الذين يدور صراعهما باستمرارحول اللغة التى يتم بها التعليم، المعربون يدافعون على اللغة العربية من خلال المطالبة بالتعريب ،والمفرنسون يدافعون عن اللغة الفرنسية من خلال الدفاع عن الازدواجية والابقاء على اللغة الفرنسية فى التعليم والادارة .

بدأ الصراع بين طرفى النخبة المثقفة من 1962 الى اليوم، فكانت سياسة المنظومة التربوية الاولى التى تقررت سنة 1976 قد أثرت في صنعها النخبة المعربة . اما السياسة العامة الثانية التى تم فيها اصلاح المنظومة التربوية منذ سنة 2000 فكانت من تاثير وصنع النخبة المفرنسة [33] التى استعادت نفوذها ومكانتها فى الحياة السياسية خاصة منذ بداية التعددية سنة 1989 ودخول الجزائر فى ازمة متعددة اقتصادية اجتماعية ثقافية وسياسية منذ 1992.

ذلك ما مكن النخبة المفرنسة من توظيف السلطة الفعلية الناتجة عن الفراغ المؤسساتى واتهام المنظومة التربوية بالمسؤولية عن جميع السلبيات والصعوبات التى يواجهها المجتمع الجزائرى كالارهاب والاصولية والبطالة وحتى الفقر[34] وتم ارجاع سبب هذه المظاهر السلبية الى اعتماد المدرسة على التعليم باللغة العربية وتقديم دروس التربية الاسلامية ودفعت السلطة الحاكمة فى تلك الفترة الى اعتبار المدرسة والمنظومة التربوية فى ازمة ومريضة ومنكوبة ويتوجب اصلاحها فدفعت السلطة إلى تبني موقفها السلبي من النظومة التربوية واعتبارها مريضة ويتطلب إصلاحها .وهكذا لعبت النخبة المفرنسة دورا بارزا في إيهام المجتمع والسلطة بوجود ازمة في المنظومة التربوية، وبضرورة العمل على حلها.

2_ التكنوقراط والبروقراط :

تتكون هذه القوة التنظيمية والفنية المؤثرة فى صنع السياسة العامة التربوية من الاطارات التى تشرف على الادارة التربوية المركزية واللامركزية، ومن المستشارين التربويين والمفتشين والاساتذة والباحثين ، نظرا لكفاءتها وتخصصها وخبرتها وتجربتها فى تسيير الشؤون التربوية وفى العملية التربوية ذاتها ، واحتلالها مراكز القيادة فى الادارة التربوية. فهى تعتبر قوة اقتراح يعتمد عليها فى صنع السياسات التربوية وتعتبر من القادة المحركين الاساسيين فى صنع القرار التربوى[35]وبسبب كفاءتها وتخصصها وخبرتها لانها تمارس اهم الوظائف التعليمية والبحثية والادارية ، فانه يعتمد عليها فى تسيير وادارة الشؤون التربوية من صنع السياسة التربوية الى تنفيذها الى تقييمها وتحليلها فاقتراح البدائل الملائمة

لاصلاحها وتكييفها مع الظروف الجديدة التى تحدث فى بيئة الادارة التعليمية والتربوية كالمدرسة والجامعة.

هذه القوة التنظيمية والفنية هى التى تعتمد عليها الحكومة فى دراسة وتحضير وصياغة المشروعات الاولية للسياسات العامة الى تصنعها فى مجال التربية . حيث قامت الحكومة منذ الاستقلال بتكوين لجان فنية مختصة ، وكلفتها باصلاح التربية والتعليم، ذلك ما حدث في السنوات 1962و1968 وسنة1973و1998 ثم سنة 2000 عندما تم تكوين لجان وطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي وضعت تقاريرها التي استمدت منها السياسة العامة للمنظومة التربوية .

3- المجتمع المدنى:

رغم التعددية الحزبية والاعلامية و الجمعوية التى اصبحت تميز المجتمع الجزائرى منذ بداية التحول الديموقراطى الذي بدأ مع صدور دستور افريل 1989 ،وصدور قوانين الاحزاب والجمعيات والاعلام والانتخابات في السنوات الموالية ، والتي كرست العمل الديمقراطى فى المجتمع الجزائرى، فان الاحزاب والجمعيات والصحافة المستقلة التى تكونت تدور كلها فى فلك السلطة باستثناء الاحزاب والتنظيمات التى كانت فى السرية فى عهد الاحادية مثل حزب القوى الاشتراكية والتيار الاسلامى.

لذلك كانت القرارات السياسية التى تصنع فى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1992-1997من طرف السلطة الفعلية التى تكونت على اثر توقيف المسار الانتخابى فى جانفى 1992 ممثلة فى المجلس الأعلى للدولة ، والمجلس الوطنى الانتقالى ، والحكومة التى تعتمد على الجمعيات والاحزاب العلمانية والاسلامية المعتدلة وجبهة التحرير الوطني ونقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجمعيات اولياء التلاميذ.

ذلك ما يؤدى الى الحكم بان دور المجتمع المدنى كان ضعيفا فى صنع السياسات العامة فى الجزائرية فى ظل الازمة السياسية التى تميزت بالحرب الاهلية والفراغ المؤسساتى والدستورى.

وبعد تعديل الدستور سنة 1996 واجراء الانتخابات الرئاسية ثم التشريعية سنة 1997 وعودة العمل بالشرعية الدستورية التى سمحت بوجود المؤسسات الدستورية كالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات الاخرى وتاسيس الاحزاب السياسية والجمعيات وفقا لدستور 1996 وقوانين الاحزاب والجمعيات الجديدة.[36]

بدأ المجتمع المدني يظهر الى الوجود تدريجيا واصبح يساهم فى التاثير على العمل السياسى وخاصة فى صنع السياسة العامة، فكان لبعض الجمعيات الوطنية كالنقابات واتحادية اولياء التلاميذ وجمعية ارباب العمل والاتحادات المهنية الاخرى، كالتجار والفلاحين والمحامين والاطباء والصيادلة

والصحافيين والطلبة والمجاهدين وابناء الشهداء والنساء دورا فى صنع السياسات العامة بالقطاعات التى ينتمون اليها، اما الاحزاب فقد كانت تؤثر فى صنع السياسات العامة فى الجزائر عن طريق مشاركتها فى المجالس المنخبة كالمجلس الشعبى الوطنى او مجلس الامة او الولائى والبلدى .

4- الأحزاب السياسية:

تساهم الأحزاب السياسية فى صنع السياسة العامة بإحدى الطريقتين: الطريقة المباشرة عندما يفوز الحزب بالسلطة التنفيذية او بالسلطة التشريعية او بهما معا، فى هذه الحالة يصبح الحزب فى الحكم فيشرف على ادارة شؤون المجتمع ، لذلك فهو الذي يصنع السياسات اللازمة لحل مشاكل المجتمع أو تحقيق اهدافه،.كما يؤثر بطريقة غير مباشرة عندما يفشل فى الفوز بالسلطة ويصبح فى المعارضة فتكون مهمته هي مراقبة اعمال السلطة، ويجند الراى العام للضغط عليها كي تعدل سياساتها ،عندها يساهم الحزب في التأثير في صنع السياسة العامة.

تبرز الكيفية التى ساهمت بها الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية فى الجزائر 2000 من خلال عدد المقاعد التى فازت بها فى المجلس الشعبى الوطنى لأثناء الفترة التى صنعت فيها السياسة العامة ومن خلال عدد الحقائب الوزارية التى تحصلت عليها فى حكومة تلك الفترة

للاشارة انه اثناء هذه المدة اشرف على حكم البلاد تحالف رئاسى فاز باغلبية مقاعد المجلس الشعبى الوطنى وعلى جميع الحقائب الوزارية التى تتكون منهما الحكومة هذا التحالف يتكون من ثلاثة احزاب هى جبهة التحرير الوطنى التجمع الوطنى الديموقراطى وحركة مجتمع السلم وقد فازت الاحزاب الثلاثة المكونة للتحالف الرئاسى بالاغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان فى العهدتين 1997 2002 فاقتسمت معظم المقاعد كما هو مبين فى الجدول[37]

العهدة البرلمانية	1997	2002
حزب جبهة التحريرالوطنى	62	199
التجمع الوطنى الديموقراطى	156	47
حركة مجتمع السلم	69	38
المجموع	297	284

النسبة	%68,78	%73

تحليل الجدول يبين ان الاحزاب الثلاثة المكونة للتحالف الرئاسى ،قد فازت ب297 مقعد من 380 التى يتكون منها المجلس الشعبى لتلك العهدة البرلمانية اى 68,78% وذلك ما سمح لها بمناقشة والمصادقة على مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة في العهدة البرلمانية 1997 -2002 التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية و وضعت في تلك العهدة التي تم فيها صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية

اما فى العهدة البرلمانية 2002 فقد فازت احزاب التحالف الرئاسى مجتمعة على 284 مقعد من مجموع 389، وهو ما يقدر ب 73% هذه النسبة المحصل عليها، تسمح له بصنع القرارات او تعديلها كما ان الحكومة الائتلافية تتكون بدورها من احزاب التحالف الرئاسى ب15 حقيبة وزارية لجبهة التحرير الوطنى و5 حقائب لحركة مجتمع السلم و17 حقيبة وزارية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

مما سبق يبرز لنا الدور الكبير الذي لعبته أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية من خلال سيطرتها على كل من الحكومة والبرلمان في العهدتين البرلمانيتين اللتين تمت فيهما عملية صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية .

خاتمة

إن الأهمية والمكانة التي تعطيها الدولة والمجتمع الجزائري للمنظو مة التربوية ، لم تترجم عل مستوى تنظيمها وإدارتها لها منذ الاستقلال،هدا التناقض بين ما تقوله وتفعله السلطة، أثر سلبا على المنظومة التربوية التي تطلبت عملية بنائها تعبئة وتجنيد موارد بشرية ومادية وسياسية كبيرة .ويمكن تفسير هده الهوة الموجودة بين المكانة التي منحتها الدولة والمجتمع للتربية والتعليم ، وبين مستوى الأداء السلبي الذي تتميز به المنظومة التربوية اليوم ، بالأساليب غير العلمية المتبعة في تنظيم وتسيير القطاع التربوي،خاصة المناهج والأساليب التي تتبعها الحكومة في صنع السياسة العامة للتربية،التي غلبت عليها التصورات والأعمال لأنفرادية،والتوجيهات الفوقية ،كما لم تتبع في صنعها الأساليب الديمقراطية خاصة في تحديد مشاكل المنظومة التربية وتحديدالأهداف والبدائل التي تتم بطرق أنفرادية لا تشارك فيها كل القوى المعنية بها،هده الملاحظات تنطبق على عملية صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية التي قامت بها الحكومة منذ سنة 2000.

وفقا للاسلوب الإجرائي فإن عملية صنع هذه السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية، لم تتم وفق ما يفترض القيام به في كل مرحلة من المراحل التي تصنع فيها السياسة العامة ،ففي تحديد

مشكلة المنظومة التربوية لم تقم الحكومة بالإجراءات العملية اللآزمة لفهم ومعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إليها ومضاهرها بالإعتماد على مؤسسات بحثية مختصة وعلى أهل الخبرة والتجربة والكفاءة والإختصاص، كالمعلمين والاساتذة والمفتشين ومستشاري التربية والتعليم، لأنه لايمكن لأي نظام أن ينجح في تسييرالمنظومة التربوية إذا لم يعتمد على هؤلاء ونفس الملاحظات تنطبق على إنجاز المراحل الأخرى كجمع المعلومات ووضع البدائل والإختيار من بينها.

وفي مجال إتباع أسلوب الحكم الراشد الذي يفرض إشراك جميع الفواعل في إتخاذ القرارات مع الحكومة كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والقوى الأخرى المعنية بالتربية والتعليم،فإنه يلاحظ انفراد الحكومة ومعها النخبة التغريبية المتحالفة مع التيارات العلمانية واليسارية والبربرية،كما جرى في تحديد مشكلة المنظومة التربوية والحكم عليها بالمنكوبة وتكون الإرهاب والبطالين والرداءة. وهي أحكام لم يشارك أو يوافق عليها الشعب ولا إطارات التربية والتعليم من أساتذة ومعلمين وباحثين جامعيين وسياسيين ونخب مثقفة.و بالرغم من كل هذه الملاحظات والمآخذ ، صنعت السياسة العامة للتربية التي بسببها مازالت المنظومة التربوية تعاني من مشاكل عديدة أكثر من الماضي.فهل نعتبر؟؟

الهوامش:

1)-Patrick Hassen teufl ,**sociologie politique de l'action publique** ,armand colin ,Paris.2008,p5.

2)-ibidem.

3)- جمس أندرسون، **صنع السياسة العامة** ،ترجمة عامر الكبيسي،دار المسيرة عمان1999,ص 17.

4)- نمر فريحة، **فعالية المدرسة في التربية الوطنية**، مركز المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت: ص

5)- نفس المرجع السابق. نفس الصفحة.

6)- نفس المرجع، نفس الصفحة.

7)- محسن محمود عياصرة، **نظم و سياسات التعليم**، دار وائل للنشر، البحرين : 2011، ص 46، 47.

8)- نفس المرجع السابق، ص 49.

9)- نفس المرجع، ص،52.

10)- عبد القادر فضيل، **المدرسة في الجزائر**، حقائق و اشكالات، الجزائر : دار الأمة، 2009، ص 46.

11)- علي بن محمد، **معركة المصير و الهوية في المنظومة التعليمية**، الجزائر : دار الأمة، ص، 12.

12)- عبد القادر فضيل، مرجع سابق، ص 25، 26.

13)- نصت كل مواثيق الثورة من بيان أول نوفمبر الى الميثاق الوطني على هذه المبادئ و هي معضمها مستمدة من مطالب و برامج الحركة الوطنية بتياراتها الأربعة الإستقلالي، الإصلاحي، الإندماجي، الشيوعي.

14)- علي بن محمد، مرجع سابق، ص 230.

15)- عبد القادر فضيل، مرجع سابق، ص 26.

16)- لتنفيذ امرية رقم 35-76 وضعت السلطة ثمانية مراسيم و أوامر تطبيقية نذكرمنها على الخصوص الأرقام،(66-76 و 67-76 و 68-76 و 71-76)و هي قرارات تخص إجبارية و مجانية وجزأرته وديمقراطية التعليم.وإلزاميته ،والتوجه العلمي والتكنولوجي .

17)- علي بن محمد، مرجع سابق، ص86-87.

18)- عبد القادر فضيل، مرجع سابق، ص 213، 212.

19)- لقمان مغراوي، **تقويم السياسة التعليمية الجزائرية**، اطروحة دكتوراه علوم سياسية ، جامعة الجزائر3، 2013 ص 213 221 .

20)-مرجع سابق ص 220- 224.

21)- خطاب رئيس الجمهورية يوم 13 ماي 2000 بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

22)- علي بن محمد ،مرجع سابق، ص

23) – مجيد مسعودي ، ***إصلاح المنظومة التبوية ، بين الخطاب والواقع*** (2000 – 2010) ، مذكرة ماجستيرعلوم سياسية ، جامعة الجزائر 3، 2013، ص67 ، 68.

24)- خطاب رئيس الجمهورية ،13 ماي 2000 بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

25)- علي بن محمد مرجع سابق ، ص 62 - 65.

26) – قام مجلس الحكومة الذي انعقد في افريل 2003 بإصدار عدة قرارات حول تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي وكتابة المصطلحات بالفرنسية وتعليم الانجليزية ابتداء من السنة اولى متوسط،

27)- Pierre muller et autres ,**enjeux et controverses de l'analyse des politiques publiques** ,revue française de science politique , volume 42 annee 1996 Pp 96 98.

28)- ibidem.

29) – Michel crozier .**l'acteur et le système,**seuil,paris, 1977,pp 8 12.

30)- Boubekeur Benbouzid , la **reforme de l'education en Ajgerie ,**enjeux et réalisations , casbah ed ,2009,p 20.

31)- ibidem.

32) – ibidem .

33)- ناصر جابي ،الدولة والنخب ، الجزائر ، منشورات الشهاب ،2008، ص.12

34) - علي بن محمد ،مرجع سابق،ص 48 .

35) – محاضرات الدكتور احمد لشهب في مقياس السياسة العامة ، لطلبة سنة 2 ماستر تحضض سياسة عامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013,

36) – عبد الرؤوف بورزق ،دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة في الجزائر،مذكرة ماجستير علوم سياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية،2010 ص170 – 175,